

الشروط في العقود "دراسة حديثة فقهية"

د. بندر بن نافع العبدلي

أستاذ مشارك في قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

(قدم للنشر ١٤٣١/١١/٢٨هـ؛ وقبل للنشر ١٤٣١/٧/١٦هـ)

ملخص البحث. الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على رسول الله وعلى آله وصحبه. وبعد:

فقد ظهر لي من خلال هذا البحث وما اشتملت عليه الأحاديث النتائج الآتية:

١- أن ما يطلبه الشرع من غير شرط فإنه لا يؤثر ذكره وعدمه.

٢- ثبوت خيار المجلس للمبتاعين.

٣- ثبوت خيار الشرط.

٤- ثبوت خيار الغبن.

٥- جواز اشتراط البائع أو المشتري نفعاً معلوماً في البيع.

٦- جواز اشتراط تأجيل الثمن إلى مدة معلومة.

٧- إثبات السلم.

٨- جواز اشتراط المشتري ثمرة النخل عند شرائها بعد التأخير.

٩- جواز تعليق الإمارة على شرط مستقبل.

١٠- جواز تعليق الهبة على شرط مستقبل.

١١- وجوب الوفاء بالشروط المشترطة في النكاح.

١٢- المراد بالشرطين المنهيين عنهما مسألة العينة على القول الراجح.

١٣- جواز بيع العبد المكاتب بشرط العتق.

١٤- أن الشرط في عقد الرهن كالشرط في البيع.

١٥- أنه لا يجوز استثناء شيء من المبيع إلا إذا عتق.

١٦- أنه لا يجوز للمرأة أن تسأل طلاق زوجها.

١٧- تحريم نكاح الشغار وأنه باطل.

١٨- تحريم نكاح التحليل.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين
أما بعد:

فإن أفضل ما يمضي الإنسان فيه وقته هو تدبر كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ ففيهما الهدى والنور.

أما القرآن فقد قال ﷻ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسَ قَدْ جَاءَ تَكْمٌ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ

﴿٥٧﴾ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس]

وأما السنة فإنها مبيّنة للقرآن ومعبرة عنه ودالة عليه، وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع، وفهم السنة يعين على فهم القرآن، وعلى قدر إيمان العبد وإقباله وحسن قصده يعطى ما لم يعط غيره.

ومما ورد في السنة وهو محل العناية والاهتمام الأحاديث الواردة في الشروط في العقود، فعلى بعضها مدار صحة المعاملة أو عدم صحتها، وصحة النكاح أو فساده، رأيت أن أجمع الأحاديث الواردة في الشروط مع دراستها واستنباط الأحكام الفقهية منها: فجاء هذا البحث بتمهيد وفصلين، وفي كل فصل عدة مباحث، وفي كل مبحث عدة مطالب.

فالتمهيد فيه تعريف بمفردات البحث.

الفصل الأول: الشروط الجائزة في العقود. وفيه مباحث

المبحث الأول: اشتراط الخيار في المبيع. وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه.

المطلب الثاني: إثبات خيار المجلس.

المطلب الثالث: ما المراد بالتفرق في الحديث.

المطلب الرابع: إثبات خيار الشرط.

المطلب الخامس: إثبات خيار الغبن.

المبحث الثاني: اشتراط أحد المتعاقدين نفعاً معلوماً في المبيع. وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه.

المطلب الثاني: جواز اشتراط البائع أو المشتري نفعاً معلوماً في المبيع.

المطلب الثالث: اشتراط أن تكون المنفعة معلومة.

المبحث الثالث: اشتراط تأجيل الثمن إلى مدة معلومة. وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه.

المطلب الثاني: جواز تأجيل الثمن أو بعضه إلى مدة معلومة.

المطلب الثالث: أجل السلم لا بد أن يكون معلوماً.

المبحث الرابع : إذا اشترط المشتري ثمرة النخل وقد بيعت بعد التأخير وفيه مطالب :

المطلب الأول: النصوص الحديثة الواردة فيه.

المطلب الثاني: أن من باع نخلاً قد أبرت فإن ثمرته تكون لبائعه.

المطلب الثالث: اختلاف العلماء في الصفة المعتد بها في التأخير.

المطلب الرابع: حكم ثمرة النخل إذا اشترطها المشتري.

المبحث الخامس : تعليق الإمارة على شرط. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النصوص الحديثة الواردة فيه.

المطلب الثاني: جواز تعليق الإمارة على شرط مستقبل.

المبحث السادس: الشروط المشترطة على الزوج في النكاح. وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثة الواردة فيه.

المطلب الثاني: وجوب وفاء الزوج بما اشترط عليه في العقد.

المطلب الثالث: أقسام الشروط في النكاح.

المطلب الرابع: فائدة الشرط.

الفصل الثاني: الشروط المنهي عنها في العقود. وفيه مباحث

المبحث الأول: الجمع بين شرطين في عقد. وفيه مطالب.

المطلب الأول: النصوص الحديثة الواردة فيه.

المطلب الثاني: خلاف العلماء في المراد بالشرطين المنهي عنهما.

المطلب الثالث: أنه لا يجوز الجمع بين السلف والبيع.

المبحث الثاني: اشتراط الولاء للمعتق. وفيه مطالب :

المطلب الأول: النصوص الحديثة الواردة فيه.

المطلب الثاني: جواز بيع العبد المكاتب بشرط المعتق.

المطلب الثالث: أن اشتراط البائع على المشتري إن أعنت الرقيق فالولاء له شرط باطل.

المطلب الرابع: معنى قوله «اشترطي لهم الولاء».

المبحث الثالث: اشتراط الرهن في المبيع، وفيه مطالب :

المطلب الأول: النصوص الحديثة الواردة فيه.

المطلب الثاني: أن المرهن لا يستحق الرهن إذا عجز الراهن عن أداء الدين.

المطلب الثالث: إذا قال الراهن للمرهن: إن جئتك بحقك في وقت كذا وإلا فالرهن لك.

المبحث الرابع: اشتراط الثنيا في المبيع. وفيه مطلبان.

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه.

المطلب الثاني: أنه لا يجوز استثناء شيء من المبيع إلا إذا عُنِّن.

المبحث الخامس: إذا اشترطت المرأة طلاق زوجها. وفيه مطالب.

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه.

المطلب الثاني: فهي المرأة أن تسعى عند زوجها في طلاق أختها.

المطلب الثالث: ما الحكم فيما إذا اشترطت المرأة طلاق زوجها.

المبحث السادس: إذا زوج الرجل وليته بشرط أن يزوجه الآخر وليته. وفيه مطالب :

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه.

المطلب الثاني: معنى الشُّغار.

المطلب الثالث: المراد بالشُّغار الوارد في الحديث.

المطلب الرابع: النهي في الحديث للتحريم عند أكثر العلماء.

المبحث السابع: إذا تزوجها بشرط أنه متى حلَّ لها للأول طلقها. وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه.

المطلب الثاني: صور نكاح التحليل.

المطلب الثالث: ما الذي يترتب على نكاح التحليل.

ثم الخاتمة وفهرس المصادر والمراجع.

وختاماً أشكر الله سبحانه على إتمام هذا البحث وأسأله أن ينفع به، وأشكر جامعة القصيم ممثلة بعمادة البحث العلمي على دعمهم لي في إعداد هذا البحث، جعل الله ذلك في موازين حسناتهم وأثابهم.

التمهيد

الشروط جمع شرط ، وهو في اللغة : العلامة ، قال ابن فارس : " الشين والراء والطاء أصلٌ يدلُّ على عَلمٍ وعلامة ، وما قارب ذلك من عَلم. من ذلك الشَّرْطُ العَلَامَةُ".^(١)

وفي الاصطلاح : هو أمر عارض مستقبل معدوم على خطر الوجود، يتوقف عليه وجود الالتزام أو إنهاؤه.^(٢)

(١) " معجم مقاييس اللغة" ص(٥٥٥) ، وانظر "المصباح المنير" للفيومي ص(١١٨).

(٢) "نظرية الشرط" ص(٩).

والعقود : جمع عقد ، وهو في اللغة : الربط والشد والضمان والعهد.

قال الفيروز أبادي : عَقَدَ الْحَبْلَ وَالْبَيْعَ وَالْعَهْدَ يَعْقِدُهُ : شَدَّهُ.^(٣)

وقال الفيومي : " (عَقَدْتُ) البيع ونحوه و (عَقَدْتُ) اليمين و (عَقَدْتُهَا) بالتشديد توكيد و (عَاقَدْتُه) على كذا و (عَقَدْتُه) عليه بمعنى عاهدته و (مَعَقَدُ) الشيء مثل مَجْلِسٍ موضع (عَقْدِهِ) و (عُقْدَةُ) النكاح و غيره إحكامه وإبرامه و (العُقْدُ) بالكسر القلادة و الجمع (عُقُودٌ).^(٤)

وفي الاصطلاح : كل تصرف يصدر عن شخص فيلزمه منفرداً أو مع آخر بشيء على وجه يترتب عليه تحقق مصلحة شرعية.^(٥)

وعلى ذلك فيسمى البيع والنكاح وسائر عقود المعاوضات عقوداً ؛ لأنَّ كلَّ واحد من طرفي العقد ألزم نفسه الوفاء به.^(٦)

الفصل الأول: الشروط الجائزة في العقود

وفيه مباحث :

المبحث الأول: اشتراط الخيار في المبيع. وفيه مطالب :

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

١ - عن عبد الله بن عمر م قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً ، أو يُخَيَّر أحدهما صاحبه ، فإن خيَّر أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع ، وإن تفرقا بعد أن تبايعا ، ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع». متفق عليه^(٧).

٢ - وعن حكيم بن حزام رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما» متفق عليه^(٨).

(٣) " القاموس المحيط " ص (٣٨٣).

(٤) " المصباح المنير " ص (١٦٠).

(٥) " نظرية الشرط " ص (٣٧).

(٦) " الموسوعة الفقهية " (٣٠ / ١٩٨).

(٧) «صحيح البخاري» (٢١٢)، ومسلم (٤٤/١٥٣١)، من طريق نافع، عن ابن عمر م ، وللتبث لفظ مسلم من طريق الليث بن سعد، عن نافع، زاد في طريق أيوب السخيتاني، عن نافع «أو يقول أحدهما لصاحبه : اختر».

وزاد في طريق يحيى بن سعيد : «وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه». لفظ البخاري.

(٨) «صحيح البخاري» (٢٠٩٧)، (٢٠٨٢)، (٢١٠٨)، (٢١١٠)، (٢١١٤)، ومسلم (٤٧/١٥٣٢).

- ٣- وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عليه السلام أن النبي ﷺ قال: «البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا، إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يقيه»^(٩).
- ٤- وعن ابن عمر م قال: «ذكر رجل للنبي ﷺ أنه كان يخدع في البيوع، فقال: «إذا بايعت فقل: لا خلافة» متفق عليه^(١٠).

المطلب الثاني: إثبات خيار المجلس

دل حديث ابن عمر في قوله: «ما لم يتفرقا وكانا جميعاً»، وكذا حديث حكيم وعبدالله بن عمرو بن العاص على إثبات خيار المجلس، وهو قول جمهور العلماء من السلف والخلف والأئمة، وبه قالت الظاهرية وابن حبيب وابن عبدالبر من المالكية^(١١).

قال ابن عمر: «كانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا»^(١٢).

القول الثاني: أنه لا يثبت للمتبايعين خيار المجلس، بل يلزم العقد بالإيجاب والقبول، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابهما والثوري والليث^(١٣).

واستدلوا:

١- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]

(٩) أخرجه أحمد (٦٧٢١)، وأبو داود (٣٤٥٦)، والترمذي (١٢٤٧)، والنسائي (٢٥١٧-٢٥٢)، من طريق محمد بن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عليه السلام، فذكره.

وفي إسناده ضعف، لكنه يتقوى بشواهده.

محمد بن عجلان وثقه ابن عينية، وأحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي والنسائي.

وضعه بعضهم من قبل حفظه، ذكره الترمذي، والحاكم، وابن رجب.

قال الترمذي: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من أجلة أهل العلم، وضعفوا من قبل حفظهم....» وذكر منهم محمد بن عجلان.

والراجح أنه صدوق كما قال ابن حجر، إلا في حديثه عن المقرري، فالظاهر أن ما ينفرد به عن سعيد، عن أبي هريرة، فإنه يتوقف فيه ما لم يكن من رواية الليث عنه كما قال الدارقطني.

انظر: «تذيب الكمال» (١٠٨-١٠١/٢٦)، «العلل الصغرى» للترمذي (٢٣٦/٦)، «التقريب» ص (٨٧٧).

وأما عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، فهذه السلسلة في أعلى مراتب الحسن، قال البخاري: «رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المدين وإسحاق بن راهوية وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين، فمن الناس يعلمهم». «تذيب التهذيب» (٤٨/٨).

(١٠) «صحيح البخاري» (٢١١٧)، ومسلم (٤٨/١٥٣٣) من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر م فذكره.

وعند مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر: «فكان إذا بايع يقول: لا خيابة».

زاد أحمد (٥٤٠٥) من طريق سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار: «وكان في لسانه رثه».

(١١) «الأم» (٤/٣)، «اللفني» (١٠/٦)، «الجموع» (١٨١/٩)، «شرح فتح القدير» (٢٧٦/٦)، «التمهيد مع الاستدكار» (١٩٨/١٧)، «المحلى» (٣٥١/٨).

(١٢) أخرجه البخاري (٢١١٦).

(١٣) «الموطأ» (٦٧١/٢)، «المندونة» (١٨٨/٤)، «بدائع الصنائع» (٢٣١/٥)، «طرح التريب» (١٤٩/٦).

وجه الدلالة من الآية: أن العقد يكون لازماً فإذا شرط الخيار فيه لم يقع لازماً، وهو خلاف ما تقتضيه الآية الكريمة^(١٤).

٢- قوله ﷺ: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه» متفق عليه^(١٥).

وجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ أطلق البيع إذا استوفاه ولم يشترط قبل التفرق أو بعده.

٣- قياس البيع على النكاح والخلع والعق، فكما أن عقد النكاح لا يثبت فيه المجلس، فكذلك البيع إذا تم فلا خيار لهما ولا يمكن لأحدهما أن يفسخ^(١٦).

وأجابوا عن حديث ابن عمر بأجوبة منها:

أ) أنه حديث خالفه راويه، فمن رواه الإمام مالك وقد خالفه.

ب) أنه خبر واحد فيما تعم به البلوى.

ج) أنه يخالف القياس الجلي والأصول المقطوع بها.

د) أنه معارض لإجماع أهل المدينة وعملهم، لأن عمل المدينة كالمتواتر، فهو من قبيل الإجماعات.

هـ) أنه محمول على التفرق بالأقوال لا بالأبدان^(١٧).

وهذه الأجوبة كلها ضعيفة ويحجب عنها بما يلي:

أما الأول فيقال: إنه لا يلزم تقليد الراوي بمخالفته لما رواه، فإن العبرة بما روى لا بما رأى، ثم إن الحديث قد

روي من طرق متعددة فإن تعذر الاستدلال به من جهة رواية مالك لم يتعذر من جهة أخرى.

وأما الثاني: فردود أيضاً؛ لأن المعتمد في الرواية على عدالة الراوي وجزمه بالرواية، وقد وجد ذلك، وعدم

نقل غيره لا يصلح معارضاً.

وأما الثالث: فممنوع لورود النص به، وكل قياس عارض النص فهو فاسد الاعتبار.

وأما الرابع فيقال: يمنع كون هذه المسألة من إجماع أهل المدينة، فابن عمر وهو رأس المفتين في المدينة في

وقته، وكان يروي إثبات خيار المجلس.

وأما الخامس: فإنه خلاف الظاهر، فإن السابق إلى الفهم التفرق عن المكان، ويدل له حديث عمرو بن شعيب

وفيه: «ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله».

فهذا صريح في أن المراد به تفرق الأبدان.

(١٤) «بداية المجتهد» (٢٠٩/٢).

(١٥) «صحيح البخاري» (٢١٢٦)، ومسلم (١٥٢٥) من حديث عبد الله بن عمر.

(١٦) انظر: «التمهيد مع الاستذكار» (١٧/١٩٨-١٩٩).

(١٧) «حاشية الدسوقي» (٩١/٣).

قال الترمذي رحمه الله: «ومعنى هذا أن يفارقه بعد البيع خشية أن يستقبله، ولو كانت الفرقة بالكلام، ولم يكن له خيار بعد البيع لم يكن لهذا الحديث معنى حيث قال: «ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله»^(١٨). اهـ.

وكذا فهم الصحابة رضي الله عنهم فقد روى مسلم في «صحيحه» أن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يقبله مشى هنية ثم رجع إليه^(١٩).

فالصحيح ما دلت عليه أحاديث الباب من إثبات خيار المجلس.

ولذا قال ابن عبد البر: "قد أكثر المتأخرين من المالكيين والحنفيين من الاحتجاج لمذهبهما في ردّ هذا الحديث بما يطول ذكره، وأكثر تشغيب لا يحصل منه على شيء لازم لا مدفع له"^(٢٠).

بقي أن يقال: إنه يرجع في التفرق إلى عادة الناس وعرفهم، ويعتبر حال المكان الذي هما فيه مجتمعان، فإن كانا في بيت فإن التفرق إنما يقع بخروج أحدهما منه، ولو كان في دار واسعة فانتقل أحدهما عن مجلسه إلى بيت أو سطح أو نحو ذلك فإنه قد فارق صاحبه، وإن كانا في سوق فهو بأن يولّي عن صاحبه ويخطو خطوات..."^(٢١).

المطلب الثالث: ما المراد بالتفريق في الحديث

الحكمة من إثبات خيار المجلس لسد باب الندم على الإنسان؛ لأن الإنسان قبل أن يشتري الشيء تتعلق به نفسه ثم إذا اشتراه ورأى أنه قد دخل ملكه ربما تزول رغبته فيه فجعل له الشارع مهلة ليست بالطويلة بل ما دام مجتمعين في المجلس بحيث لا يضر البائع أو المشتري

المطلب الرابع: إثبات خيار الشرط

دل حديث ابن عمر في قصة من يخدع في البيوع على إثبات خيار الشرط، وهو أن يشترط أحد المتعاقدين أو كلاهما لنفسه حق الفسخ مدة معلومة.

ووجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ أثبت الخيار لهذا الصحابي بهذا الشرط، أنه متى غبن وخدع فإن له أن يرجع في البيع ويفسخ العقد.

وربما يدل له حديث ابن عمر م الوارد في خيار المجلس، وفيه «... أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ... إلخ»، يؤخذ منه أنه إذا كان يندب إسقاط ما ثبت جاز أن يُثبت ما لم يثبت^(٢٢).

(١٨) «سنن الترمذي» (٥٢٩/٢).

(١٩) «صحيح مسلم» (١١٦٤/٣).

وانظر "إحكام الأحكام مع العدة" (٢٦-٥/٤)، "فتح الباري" (٣٢٩/٤) فقد أطلالا في ذكر الأجوبة عن أدلة المخالفين.

(٢٠) "التمهيد مع الاستذكار" (١٩٨/١٧).

(٢١) انظر "معالم السنن" للخطابي (٩٥/٥).

(٢٢) "مذكرة الفقه" للشيخ ابن عثيمين (٢٩١/٢).

وهو قول الجمهور، وحكاها بعض العلماء إجماعاً.

قال النووي رحمته الله: «وهو جازم بالإجماع»^(٢٣).

واختلفوا في بعض تفاصيله.

المطلب الخامس: إثبات خيار الغبن

استدل بحديث ابن عمر في قصة من يخذل في البيوع أيضاً على إثبات خيار الغبن، وأن العاقد المغبون له حق الخيار حتى يستطيع رفع الغبن الواقع عليه، وهذا قول الحنابلة وبعض المالكية، لكن قيده الحنابلة بأن يكون الغبن فاحشاً يخرج عن العادة، والمرجع في تحديده إلى عرف التجار لأن لهم خبرة في أمور المعاملات. وقيده المالكية بأن يكون ثلث القيمة^(٢٤).

القول الثاني: أن خيار الغبن لا يثبت لكل مغبون، لعموم أدلة البيع ونفوذه إلا من كان مثل هذا الرجل في ضعف عقله بشرط أن يقول هذه المقالة، وهذا قول الجمهور^(٢٥).

ورجحه النووي حيث قال: لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أثبت له الخيار، وإنما قال له: قل: لا خلاصة أي: لا خديعة، ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار^(٢٦).

قال الشوكاني: "وبهذا يتبين أنه لا يصح الاستدلال بمثل هذه القصة على ثبوت الخيار لكل مغبون، وإن كان صحيح العقل ولا على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل إذا غبن، ولم يقل هذه المقالة"^(٢٧).

المبحث الثاني: اشتراط أحد المتعاقدين نفعاً معلوماً في البيع

وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

٥ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه كان يسير على جمل له فأعيا، فأراد أن يسيه قال: فلحقني النبي ﷺ فدعا لي، وضربه فصار سيراً لم يسر مثله، قال: «بعنيه بوقية، قلت: لا، ثم قال: بعنيه، فبعته بوقية، واستثنيت حملانه إلى أهلي، فلما بلغت أتيت به بالجمل فنقدي ثمنه، ثم رجعت فأرسل في أثري، فقال: أتراني ماكستك لآخذ جملك، خذ جملك ودراهمك فهو لك» متفق عليه^(٢٨).

(٢٣) «المجموع» (٢٢٥/٩).

(٢٤) «مواعظ الجليل» (٤٧٢/٤)، «الغني» (٣٦/٦).

(٢٥) «تفسير القرطبي» (١٥٢/٥)، «المجموع» (٢٨٧/٩)، «الموسوعة الفقهية» (١٣٨/٣١ - ١٤٢).

(٢٦) «شرح صحيح مسلم» (١٧٧/١٠).

(٢٧) "نيل الأوطار" (٢٧١/٦).

(٢٨) «صحيح البخاري» (٢٣٨٥)، (٢٧١٨)، (٥٠٧٩)، (٥٢٤٥)، (٥٢٤٧)، (٢٨٦١)، (٣٠٨٩)، (٢٣٠٩) من طرق متعددة عن جابر رضي الله عنه واللفظ لمسلم،

ومسلم (١٠٩/٧١٥).

المطلب الثاني: جواز اشتراط البائع أو المشتري نفعا معلوماً

دل الحديث على جواز اشتراط البائع أو المشتري نفعا معلوماً في المبيع.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أقر جابراً على منفعة الحمل، وهو مذهب الحنابلة، ومذهب بعض السلف، واختيار الإمام البخاري وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.^(٢٩)

قال البخاري رحمه الله: «باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز»^(٣٠).

القول الثاني: أن الشرط باطل ولا يصح العقد. وهو قول الجمهور أبو حنيفة ومالك والشافعي، ورواية عن الإمام أحمد، إلا أن مالكا أجاز المسافة القريبة لحمل الدابة كثلاثة أيام.^(٣١)

واستدلوا بدليلين:

١- حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ: «هى عن بيع وشرط».

٢- حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ: «هى عن الثنيا. وهى أن يبيع شيئاً ويستثنى بعضه

وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة منها :

(أ) أنه قضية عين موقوفة يتطرق إليها الاحتمالات، ومتى وجد الاحتمال في الدليل بطل به الاستدلال.

(ب) أن النبي ﷺ لم يرد حقيقة البيع، وإنما أراد أن ينفع جابراً رضي الله عنه بإعطائه الثمن هبة بدليل قوله: «أتراني ماكستك لآخذ جملك».

(ج) اختلاف الرواة في ألفاظ الحديث واضطراب الروايات يمنع من الاحتجاج به، فقد ورد في بعض ألفاظه: "بعته واشترطت حملانه"، وفي لفظ "أن النبي ﷺ أعاره ظهره إلى المدينة"، وهذا يدل على عدم الاشتراط.^(٣٢) والراجع القول الأول لقوة دليله.

أما أدلة القول الثاني: فحديث النهي عن الثنيا ليس فيه دليل، لأنه إذا علم القدر المستثنى صح البيع لعدم الجهالة. وسيأتي الكلام عليه.

وأما حديث «هى عن بيع وشرط»، فهو حديث منكر أنكره الإمام أحمد، وقال: "لا نعرفه مروياً في

مسند".^(٣٣)

(٢٩) «الإيضاح مع الشرح الكبير» (٢١٤/١١)، «الاختيارات» ص (١٨٣)، «تهذيب مختصر السنن» (١٤٦/٥)، «فتح الباري» (٣١٤/٥).

(٣٠) «صحيح البخاري مع فتح الباري» (٣١٤/٥).

(٣١) «البسوط» للسرخسي (١٨/١٣)، «بدائع الصنائع» (١٥٦/٥)، «بداية المجتهد» (١٦١/٢)، «اللهب» (٥٢/٣)، «البدع في شرح المقنع» (٥٤/٤).

(٣٢) «بداية المجتهد» (١٦١/٢).

(٣٣) «البدع في شرح المقنع» (٥٤/٤).

وقال ابن القيم: «لا يعلم له إسناده صحيح مع مخالفته للسنّة الصحيحة والقياس، ولانعقاد الإجماع على خلافه»^(٣٤).

وأما إجابتهم عن حديث جابر رضي الله عنه فهي مردودة كما يلي:
قولهم: إن المقصود الهبة خلاف الظاهر، فإن ألفاظ الحديث صريحة بوقوع البيع كقوله: «بعته منك بأوقية»، وقوله: «قد أخذته».

ثم إن ظاهر الحديث يفيد أن اشتراط مثل ذلك معلوم لديهم جوازه، لأن جابراً هو الذي ابتدأ شرط ظهر الجمل، فأقره النبي ﷺ على شرطه، ولو كان باطلاً لم يقره.

وأما اختلاف الرواة في ألفاظه وأن ذلك يمنع الاحتجاج به، فهذا صحيح بشرط التكافؤ أو التقارب، أما إذا كانت إحدى الروايات أرجح فينبغي العمل بها^(٣٥).

وأما تفريق الإمام مالك بين المسافة القرية والبعيدة فلا دليل عليه، وظاهر الحديث يدل على التسوية بينهما.

المطلب الثالث: اشتراط أن تكون المنفعة معلومة

فيه دليل على اشتراط أن تكون المنفعة معلومة، ومع ذلك فقد قال شيخ الإسلام: «وإذا شرط البائع نفع المبيع لغير مدة معلومة فمقتضى كلام أصحابنا جوازه، فإنهم احتجوا بحديث أم سلمة ل أنها أعتقت سفينة وشرطت عليه أن يخدم النبي ﷺ ما عاش»^(٣٦).

المبحث الثالث: اشتراط تأجيل الثمن إلى مدة معلومة

وفيه مطالب :

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

٦- عن ابن عباس م قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة، وهم يسلفون في الثمار السنة والستين، فقال: «من أسلف في ثمر فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم» متفق عليه^(٣٧).

(٣٤) «تذيب مختصر السنن» (١٤٦/٥).

(٣٥) «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (١٧٢/٣-١٧٣).

(٣٦) «حاشية العنقري» (٦٠/٢)، وحديث سفينة: أخرجه أحمد (٢١٩٢٧)، والطيالسي (١٧٠٧)، وأبو داود (٣٩٣٢)، والنسائي في «الكبرى» (٤٩٧٦)،

(٤٩٧٧)، وابن ماجه (٢٥٢٦) من طريق سعيد بن جهمان، عن سفينة رضي الله عنه وإسناده صحيح.

(٣٧) «صحيح البخاري» (٢٢٣٩)، (٢٢٤٠)، (٢٢٤١)، (٢٢٥٣)، ومسلم (١٦٠٤)، من طريق عبد الله بن أبي نجيح، عن عبد الله بن كثير، عن أبي المنهال،

عن ابن عباس م فذكره. واللفظ لمسلم.

وعند البخاري من طريق إسماعيل بن علية، عن ابن أبي نجيح بلفظ: «العام والعامين» أو قال: عامين أو ثلاثة - شك إسماعيل.

٧- وعن عائشة > قالت: كان على رسول الله ﷺ بردان قطريان، وكان إذا جلس فغرق فيهما ثقلاً عليه، وقدم لفلان اليهودي بزاً من الشام، فقلت: لو أرسلت إليه فاشترت منه ثوبين إلى الميسرة، فأرسل إليه فقال: قد علمت ما يريد محمد، إنما يريد أن يذهب بمالي أو يذهب بهما، فقال رسول الله ﷺ: «كذب، قد علم أبي من أتقاهم لله وآداهم للأمانة» أخرجه أحمد^(٣٨).

المطلب الثاني: جواز تأجيل الثمن أو بعضه إلى مدة معلومة

دل حديث ابن عباس على جواز تأجيل الثمن أو بعضه إلى مدة معلومة. وهو قول جمهور العلماء، وقد نقل إجماعاً^(٣٩).

ويدل لذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البقرة: ٢٨٢]

المطلب الثالث: أجل المسلم لا بد أن يكون معلوماً

دل حديث ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً على أن أجل السلم لا بد أن يكون معلوماً، فلا يصح إلى الجذاد والحصاد ونحوهما.

وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وابن المنذر والحنابلة^(٤٠).

واستدلوا :

١- بما رواه عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كره الأندر، والعصير، والعطاء أن يسلف إليه، ولكن يسمّى شهراً^(٤١).

٢- أن تأجيله إلى الحصاد والجذاد أمر مجهول لا ينضبط إذ الحصاد والجذاد يبعد ويقرب.

القول الثاني: جواز التأجيل إلى الحصاد والجذاد، وهو رواية عن الإمام أحمد اختارها صاحب الفائق، وشيخ الإسلام ابن تيمية^(٤٢).

واستدلوا :

١- حديث عائشة وفيه: «إلى الميسرة». وهي غير معلومة.

(٣٨) في المسند برقم (٢٥١٤١) من طريق شعبة بن الحجاج.

والترمذي (١٢١٣)، والنسائي (٢٩٤/٧)، والحاكم (٢٣/٢-٢٤) من طريق يزيد بن زريع، كلاهما عن عمارة بن أبي حفصة، عن عكرمة، عن عائشة رضي الله عنها.

وإسناده صحيح. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣٩) «المغني» (٤٠٤/٦)، «حاشية الدسوقي» (٢٠٥/٣).

(٤٠) «بدائع الصنائع» (٢١٣/٥)، و«بداية المجتهد» (٢٠٣/٢-٢٠٤)، «المغني» (٤٠٣/٦).

(٤١) «المصنف» (١٤٠٦٦). وإسناده صحيح، والأندر: يعني البدر الذي يدرس فيه الطعام.

(٤٢) «حاشية الخرشي» (٧٧/٦)، «مجموع الفتاوى» (٥٢/٢٩)، «الإنصاف» (٩٩/٥-١٠٠).

٢- أن ابن عمر رضي الله عنه كان يشتري ويبيع إلى العطاء.

٣- أن الحصاد والجداد يدرك بالعرف والعادة واختلافه يسير فلا يؤثر ^(٤٣).

وهذا القول هو الصحيح.

المبحث الرابع: إذا اشترط المشتري ثمرة النخل وقد بيعت بعد التأخير

وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

٨- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من باع نخلاً قد أبرت فثمرها للبائع، إلا أن يشترط

المبتاع» ^(٤٤).

المطلب الثاني: أن من باع نخلاً قد أبرت فإن ثمرته تكون لبائعة

دل الحديث على أن من باع نخلاً قد أبر فإن ثمرته تكون لبائعه، ولا تدخل في البيع.

ويفهم منه أن الثمرة التي لم تؤبر تدخل البيع وتكون للمشتري، وهذا من باب التخصيص بالصفة.

وهو قول جمهور العلماء: مالك والشافعي وأحمد ^(٤٥).

المطلب الثالث: اختلاف العلماء في الصفة المعتد بها في التأخير

فمنهم من قال: إن الصفة المعتد بها هي تشقق الطلع ووقت الإبار وإن لم يلحق.

وهو قول عند المالكية، والشافعي، والمشهور عند الحنابلة ^(٤٦).

وحجتهم: أن العبرة بظهور الثمرة، فلا فرق بين أن تظهر بعلاج أو بغير علاج، وهي تشقق وتكسب اللقاح

بالرياح اللقاح.

وقيل: إن الصفة المعتد بها هي فعل التأخير لا مجرد التشقق.

وهو قول عند المالكية، ورواية عن الإمام أحمد، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية.

وحجتهم ظاهر الحديث وفيه «قد أبرت»، والتأخير هو التلقيح، ولا يكون إلا بفعل آدمي ^(٤٧).

(٤٣) «المنهاج» (٤٠٣/٦).

(٤٤) أخرجه البخاري (٢٢٠٤)، (٢٢٠٦)، (٢٧١٦)، ومسلم (٧٧، ٧٩/١٥٤٣)، من طريق نافع، عن ابن عمر م.

* والبخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (٨٠/١٥٤٣)، من طريق الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وزاد فيه: «ومن ابتاع عبداً وله مال، فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع».

وقد اختلف سالم ونافع في رفع قوله: «ومن باع عبداً له مال». ووقفه، كما تقدم في التخريج.

(٤٥) «الشرح الكبير» للدردير مع «حاشية الدسوقي» (١٧٦/٣)، «روضة الطالبين» (٥٤٩/٣)، «المنهاج» (١٣٣/٦).

(٤٦) «بداية المجتهد» (١٨٩/٢)، «الشرح الكبير مع الإنصاف» (١٥٦/١٢)، «الإنصاف» (٦٠/٥).

(٤٧) المصادر السابقة.

وهذا القول هو الصحيح ؛ لأن هذا الوصف نص عليه الحديث فهو معتبر، ولأن التأبير فيه كلفة ومشقة إن قام به الفلاح بنفسه، وفيه نفقة إن استأجر من يؤبره، ففيه عمل مما يؤدي إلى تعلق نفس البائع بهذه الثمرة^(٤٨).

المطلب الرابع: حكم ثمره النخيل إذا اشترطهما المشتري

دل الحديث على أن المشتري إذا اشترط الثمرة مع الأصل أن له ذلك لقوله: «إلا أن يشترط المبتاع»، ولأن هذا استثناء تبع الأصل، سواء كانت الثمرة مؤبرة أم لا، كما أن البائع له أن يشترط الثمرة ولو قبل التأبير، لأن هذا استثناء لبعض ما وقع عليه العقد، وهو شيء معلوم فصيح، كما لو استثنى نخلة بعينها من المزرعة المبيعة، وهذا وإن كان فيه بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، لكنه رخص فيه، لأنه تابع للأصل وليس مستقلاً^(٤٩).

المبحث الخامس: تعليق الإمارة على شرط

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

٩ - عن عبد الله بن عمر م قال: «أمر رسول الله ﷺ في غزوة مؤتة زيد بن حارثة، فقال رسول الله ﷺ: إن قتل زيد فجعفر، وإن قتل جعفر فعبد الله بن رواحة.

قال عبد الله: كنت فيهم في تلك الغزوة، فالتمسنا جعفر بن أبي طالب فوجدناه في القتلى، ووجدنا ما في جسده بضعا وتسعين من طعنة ورمية»^(٥٠).

المطلب الثاني: جواز تعليق الإمارة على شرط مستقبل

دل الحديث على جواز تعليق الإمارة على شرط مستقبل، والإمارة عقد ولاية، وقد قاس الجمهور على هذا العقد غيره من عقود الولايات، كالوكالة والمضاربة والوصاية، وإن كان الحديث وارداً في ولاية عامة، فإن هذه الولاية أخطر وأدق من الولاية الخاصة، فإن أثر الثانية لا يتعدى شخصين، أما الأولى وهي الولاية العامة فإن أثرها يعم الدولة، وإذا جاز تعليق ما كان هذا شأنه فإنه يجوز بطريق الأولى تعليق ما كان أثره أقل خطورة^(٥١).

قال الشوكاني رحمه الله: «ولا أعرف الآن دليلاً يدل على المنع من تعليق الولاية بالشرط، فلعل خلاف من خالف في ذلك مستند إلى قاعدة فقهية كما يقع ذلك في كثير من المسائل»^(٥٢).

(٤٨) «الشرح للممتع» (١٧/٩).

(٤٩) انظر: «سبل السلام» (٤٠/٣)، و«منحة العلام» (٢٤٥/٦).

(٥٠) أخرجه البخاري (٤٢٦١) من طريق المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، عن عبد الله بن سعيد، عن نافع، عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥١) «نظرية الشرط في الفقه الإسلامي» ص (١٤٤).

(٥٢) «نيل الأوطار» (٢٠٠/١٠).

قلت: لا عبرة بالقاعدة الفقهية إذا كانت معارضة لقول الرسول ﷺ، بل إن القواعد الفقهية تتقرر وفق ما ورد في الكتاب والسنة. والله أعلم.

المبحث السادس: الشروط المشترطة على الزوج في النكاح

وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

١٠ - عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج» متفق عليه^(٥٣).

المطلب الثاني: وجوب وفاء الزوج بما اشترط عليه في العقد

دل الحديث على أنه يجب على الزوج الوفاء بما اشترط عليه في العقد، ومعنى الحديث: إن أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق^(٥٤).

المطلب الثالث: أقسام الشروط في النكاح

قال الخطابي رحمه الله: «الشروط في النكاح مختلفة، فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقاً، وهو المهر والنفقة وحسن العشرة، وقد شرط الله تعالى هذه الأمور لمن على الأزواج في قوله: ﴿فَإِنْ سَأَلْتُمْ عَمْرُوفٍ أَوْ تَصَرِّحُوا بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وعليه حمل بعضهم هذا الحديث، ومنها ما لا يوفى به اتفاقاً كسؤال المرأة طلاق أختها - وسيأتي -، ومنها ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى أو لا ينقلها من منزلها إلى منزلها اهـ^(٥٥).

قلت: قسم الحنابلة رحمهم الله الشروط الصحيحة في النكاح إلى قسمين:

الأول: ما هو من مقتضى العقد وإن لم يذكر في صلبه؛ لأن مشروعية العقد من أجله وذكره في العقد لا يؤثر، كما أن إهماله لا يسقطه، وذلك مثل اشتراط تسليم المرأة لزوجها وتمكينه من الاستمتاع بها، وكاشتراط النفقة والسكن على الزوج. فهذه من مضمون العقد.

الثاني: شرط منفعة، وهو ما يشترطه أحد الزوجين في عقد النكاح مما له فيه منفعة، كاشتراط المرأة أن لا يخرجها من دارها أو بلدها أو لا يتزوج عليها^(٥٦). وهذا القسم هو الذي وقع فيه الخلاف.

(٥٣) "صحيح البخاري" (٢٧٢١)، (٥١٥١)، ومسلم (١٤١٨)، من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله الزبي، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه فذكره.

(٥٤) «الفتح» (٢١٧/٩).

(٥٥) «أعلام الحديث» (١٩٧٩/٣)، وانظر: «الفتح» (٢١٧/٩-٢١٨).

(٥٦) «المغني» (٤٨٣/٩)، «المقنع مع الشرح الكبير» (٣٩٠/٢٠).

والصحيح أنه يجب الوفاء بهذه الشروط، لقوله تعالى: ﴿يَكْفُرُ بِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أََوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]
والوفاء بالعقد يتضمن الوفاء بأصله ووصفه، ومن وصفه الشرط فيه.
ولعموم حديث عقبة رضي الله عنه هذا. ولأن الأصل الصحة والإباحة.
ولما روي عن عمر رضي الله عنه أن رجلاً تزوج امرأة وشرط لها داراً ثم أراد نقلها، فخاصموه إلى عمر، فقال: لها شرطها، فقال الرجل: إذا يطلّقنا، فقال عمر: «مقاطع الحقوق عند الشروط»^(٥٧).
قال الترمذي رحمته الله: «والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم: عمر بن الخطاب قال: إذا تزوج رجل امرأة وشرط لها أن لا يخرجها من مصرها فليس له أن يخرجها، وهو قول بعض أهل العلم، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق.

وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: شرط الله قبل شرطها، كأنه رأى للزوج أن يخرجها وإن كانت اشترطت على زوجها أن لا يخرجها، وذهب بعض أهل العلم إلى هذا، وهو قول سفيان الثوري، وبعض أهل الكوفة»^(٥٨).

المطلب الرابع: فائدة الشرط

فائدة الشرط أنه إذا خالف الزوج فللزوجة الفسخ لأنه لدفع ضرر، ما لم يوجد منها ما يدل على الرضى من قول أو تمكين^(٥٩).

الفصل الثاني: الشروط المنهي عنها في العقود

وفيه مباحث:

المبحث الأول: الجمع بين شرطين في عقد

وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

١١ - عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم تضمن، ولا بيع ما ليس عندك»^(٦٠).

(٥٧) أخرجه ابن أبي شيبة (١٩٩/٤)، وعلقه البخاري في «الصحيح» (٢١٧/٩)، وإسناده صحيح.

(٥٨) «جامع الترمذي» (٤٢١/٢).

(٥٩) «الروض المربع مع الحاشية» (٣١٦/٦).

(٦٠) أخرجه أحمد (٦٦٧١)، والطبراني (٢٣٧١)، وأبو داود (٣٥٠٤)، والترمذي (١٢٣٤)، والنسائي (٢٩٥/٧)، وابن ماجه (٢١٨٨)، من طريق أبيوب السخيتي، وأحمد (٦٦٢٨) من طريق الضحاك بن عثمان، وفي (٦٩١٨) من طريق محمد بن عجلان، والنسائي (٢٩٥/٧)، والدارمي (٢٥٦٣) من طريق حسين المعلم، والدارقطني (٧٤٠/٣ - ٧٥) من طريق عامر الأحول، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو. =

١٢ - وعن عتاب بن أسيد رضي الله عنه قال: لما بعثه رسول الله ﷺ فمأه عن سلف وبيع، وعن شرط وبيع، وعن بيع ما ليس عندك ^(٦١).

المطلب الثاني: الجمع بين شرطين في عقد

اختلف أهل العلم في المراد بالشرطين المنهي عنهما في الحديث على أقوال:

القول الأول: أن المراد بالشرطين الحلول والأجل، أو الأجلان. بأن يقول: أبيعك هذه السلعة بعشرة نقداً أو بعشرين إلى شهر، أو يقول: بعشرة إلى شهر، أو بعشرين إلى شهرين. وهذا قول الحنفية والمالكية ^(٦٢).

= وفي رواية أيوب عند أحمد (٦٦٧١) وأبي داود، والترمذي، والنسائي (٢٩٥/٧): عن عمرو بن شعيب، حدثني أبي، عن أبيه، حتى ذكر عبد الله بن عمرو. وانظر: «تحفة الأشراف» (٣٠٤/٦)، و«أطراف المسند» (٢٨، ٢٧/٤).

* وأخرجه ابن حزم في «المحلى» (٤١٨/٨)، والطبراني في «الأوسط» - كما في «التلخيص» (١٢/٣) - من طريق محمد بن سليمان الذهلي، عن عبد الوارث بن سعيد، عن أبي حنيفة، عن عمرو بن شعيب به في قصة طويلة، وفيه: «فني عن بيع وشرط». والحديث إسناده حسن، سلسلة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده في أعلى مراتب الحسن، كما تقدم. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا الحديث على شرط جملة من أئمة المسلمين». وقال ابن عدي في «الكامل» (١٧٦٧/٥): «سمعت أبا يعلى يقول: قال أبو عبد الرحمن الآذرمي - بعد الألف وفتحها - يقال: ليس يصح من حديث عمرو بن شعيب إلا هذا، أو هذا أصحابها».

وقال ابن القيم في «مقذذ السنين» (١٤٤/٥): «هذا الحديث أصل من أصول المعاملات، وهو نص في تحريم الخيل الربوية». وأما اللفظ الآخر، فهو منكر، أنكره الإمام أحمد وغيره، وذكروا أنه لا يعرف وأن الأحاديث الصحيحة تعارضه، قاله شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٣٨/٢٩).

واستغربه النووي، كما في «التلخيص» (١٢/٣)، وابن حجر في «بلوغ المرام» ص (٢٠٤).

(٦١) أورده ابن حجر في «المطالب العالية» (٢٩٤/٧) ح (١٣٩٨)، والبوصيري في «الإنحاف» (٢٩٣/٣) ح (٢٧٦٠) من طريق عثمان بن أبي شيبة، حدثنا ابن فضال، عن ليث، عن عطاء، عن عتاب بن أسيد، فذكره.

زاد البوصيري في آخره: «وشف ما لم يضمن».

وأخرجه ابن ماجه (٢١٨٩) عن عثمان بن أبي شيبة به بلفظ: «فمأه عن شف ما لم يضمن».

والشف - بكسر الشين وفتحها - هو الريح والزيادة. «النهاية» (٤٨٦/٢).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٦٢/١٧) من طريق موسى بن عبيدة الربذي، عن أخيه عبد الله بن عتاب، فذكره. والحديث إسناده ضعيف، فيه علتان:

الأولى: ضعف ليث بن أبي سليم، كما في «التقريب» ص (٨١٧).

الثانية: الانقطاع بين عطاء وعتاب بن أسيد، قال ابن حجر: «هذا منقطع بين عطاء وعتاب مع ضعف ليث بن أبي سليم». «المطالب العالية» (٢٩٤/٧).

ومثله قال البوصيري في «مصابيح الزجاج» (١٧٠/٢).

وأما طريقه الآخر:

ففيه موسى بن عبيدة الربذي، وهو ضعيف، كما في «التقريب» ص (٩٨٣)، بل قال الإمام أحمد: «لا تحل الرواية عندي عنه». «بحر الدم» ص (٤٢٠).

(٦٢) «المبسوط» (٢٨/١٣)، «المدونة» (١٥١/٤).

القول الثاني: أن الحديث على ظاهره، وذلك بأن يشترط المشتري على البائع شرطين، كأن يشتري الحطب ويشترط على البائع حمله إلى منزله وتكسيه، أو يشتري الثوب ويشترط تفصيله وخطاطته. وهذا مذهب الإمام أحمد وإسحاق^(٦٣).

ونقل ابن قدامة عن أحمد أنه قال: «الشرط الواحد لا بأس به، إنما نهى عن الشرطين»^(٦٤). ووجه النهي: أن اشتراط شرطين يفضي إلى النزاع، بخلاف اشتراط شرط واحد فإن الحاجة تدعو إليه، وليس سبباً للنزاع.

القول الثالث: أن المراد بالشرطين: أن يقول البائع: خذ هذه السلعة بعشرة نقداً وأخذها منك بعشرين نسيئة، وهي مسألة العينة. وهذا قول ابن القيم رحمته الله وقد أطال في تقريره، واستدل له بأمرين: الأول: أن الشرط يطلق على العقد نفسه، لأنهما تشارطا على الوفاء به. الثاني: قول النبي ﷺ: «من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا» رواه أبو داود^(٦٥).

وهذه الصورة لا تنطبق إلا على بيع العينة، فإنه إذا كان مقصوده الدراهم العاجلة بالآجلة فهو لا يستحق إلا رأس ماله، وهو أوكس الثمنين - أي أقلهما - فإن أخذه أخذ أوكسهما، وإن أخذ الثمن الأكثر فقد أخذ الربا..».

قال ابن القيم رحمته الله: «وإذا تبين ضعف هذه الأقوال فالأولى تفسير كلام النبي ﷺ بعضه ببعض، فنفسر كلامه بكلامه فنقول: هذا نظير نهيه ﷺ عن صفقتين في صفقة، وعن بيعتين في بيعة». ورد الأقوال الأخرى بأنها بعيدة عن مقصود الحديث غير مرادة منه^(٦٦). وبناء عليه فالصحيح أنه يجوز للإنسان أن يبيع بشرط وبشرطين وبثلاثة وغيرها، لأن النهي عن الشرطين في الحديث إنما ينطبق على مسألة العينة فقط.

(٦٣) «تهذيب السنن» (١٤٤/٥).

(٦٤) «المغني» (٣٢١/٦).

(٦٥) برقم (٣٤٦٠) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن يحيى بن زكريا، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقد تفرد بهذه اللفظة يحيى بن زكريا، وخالفه أكثر الحفاظ مثل عبدة بن سليمان، ويحيى بن سعيد، ويزيد بن هارون، وعبد الوهاب بن عطاء وآخرون، كلهم رَوَوْا الحديث بلفظ "نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة" أخرجه الترمذي (١٢٣١)، والنسائي (٢٩٥/٧) وهو المحفوظ.

انظر "معالم السنن" (٩٧/٥ - ٩٨)، "عون المعبود" (٣٣٤/٩).

(٦٦) «تهذيب السنن» (١٤٤/٥ - ١٥٩).

المطلب الثالث: أنه لا يجوز الجمع بين السلف والبيع

في الحديث دليل على أنه لا يجوز الجمع بين سلف وبيع والمراد بالسلف: القرض^(٦٧)، كأن يقول: أبيعك هذه السيارة على أن تقرضني كذا، وقد فسر الإمام مالك بهذا المعنى^(٦٨)، أو أقرضك كذا على أن تبيعني سيارتك، فهذا لا يجوز. وقد حكى ابن عبد البر، وابن هبيرة، وابن رشد اتفاق العلماء على ذلك^(٦٩). وقال ابن قدامة: «لا أعلم فيه خلافاً»^(٧٠).

ووجه المنع أن البيع صار وسيلة للقرض، فيكون قرضاً جراً منفعة، لأنه لم يقرضه إلا من أجل هذا البيع، والقرض يجب أن يكون إرفاقاً محضاً، لا يقصد به حاجة الأخرى.

المبحث الثاني: اشتراط الولاء للمعتق

وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

١٣ - عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءتني بريرة فقالت: كاتبته أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعينيني، فقلت: إن أحب أهلك أن أعدّها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت، فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم فأبوا عليها، فجاءت من عندهم ورسول الله ﷺ جالس فقالت: إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم، فأخبرت عائشة النبي ﷺ فقال: «خذوها واشترطي لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق»، ففعلت عائشة ثم قام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله! ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وإنما الولاء لمن أعتق» متفق عليه^(٧١).

(٦٧) «شرح السنة» للبغوي (١٤٥/٨).

(٦٨) «الموطأ» (٦٥٧/٢).

(٦٩) «التمهيد» (٣٨٥/٢٤)، «الإفصاح» (٣٦٠/١)، «بداية المجتهد» (٣١٢/٣).

(٧٠) «المغني» (٣٣٤/٦).

(٧١) «صحيح البخاري» (٢٥٦١)، ومسلم (٦/١٥٠٤)، وأحمد (٢٤٥٢٢)، وأبو داود (٣٩٢٩)، والترمذي (٢١٢٤)، والنسائي (٣٠٥/٧)، والبيهقي (٢٩٩/١٠ - ٣٠٠ و ٣٣٨) من طريق الليث بن سعد، والبخاري (٢١٥٥)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٧١) من طريق شعيب بن أبي حمزة، وأحمد (٢٤٠٥٣) والنسائي في «الكبرى» (٦٣٧٠) من طريق معمر بن راشد، ومسلم (٧/١٥٠٤)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٣٣) من طريق يونس بن يزيد، وأحمد (٢٥٥٠٤) من طريق سفيان بن حسين، حمستهم عن الزهري،

ومالك في «الموطأ» (٧٨٠/٢)، ومن طريقه البخاري (٢١٦٨)، (٢٧٢٩).

والبخاري (٢٥٦٣)، ومسلم (٨/١٥٠٤) من طريق أبي أسامة، وابن أبي شبة (١٣٦/٧)، ومسلم (٩/١٥٠٤)، وأحمد (٢٥٧٨٦)، وابن ماجه (٢٥٢١)، والبيهقي (٣٣٦/٥) من طريق وكيع بن الجراح، وأحمد (٢٥٣٦٧)، ومسلم (٩/١٥٠٤)، وأبو داود (٢٢٣٣)، والترمذي (١١٥٤)، والنسائي (١٦٤/٦) - (١٦٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٨٢/٣)، وابن حبان (٤٢٧٢)، والبيهقي (١٣٢/٧) و (٢٢١) من طريق جرير بن عبد الحميد، ومسلم (٩/١٥٠٤) من طريق عبد الله بن نمير، وأبو داود (٣٩٣٠) من طريق وهيب بن خالد، ستهتم - مالك وأبو أسامة ووكيع وجرير وابن نمير وهيب - عن هشام بن عروة.

المطلب الثاني: جواز بيع العبد المكاتب بشرط العتق

دل الحديث على جواز بيع العبد المكاتب بشرط العتق، لأن النبي ﷺ لم ينكر اشتراط العتق، وإنما أنكر اشتراط الولاء، لأن بريرة كانت مكاتبه، وباعها أهلها على عائشة بثمان منقود لتعتقها، وقد بُوِّب البخاري في كتاب "العتق" باب بيع المكاتب إذا رضي^(٧٢).

وإذا بيع المكاتب أدى بنجوم الكتابة إلى مشترهه، فإن أدى إليه عتق، وولأؤه له، وإن عجز عاد قنّاً له. وما يدل لذلك أيضاً أن الشارع منشوف للعتق ويرغب فيه ويحث عليه في نصوص كثيرة.

حومسلم (١٣/١٥٠٤)، والنسائي (١٦٥/٦)، والبيهقي (٢٢١/٧) من طريق يزيد بن رومان، ثلاثهم - الزهري، وهشام بن عروة، ويزيد بن رومان - عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها. ورواية شعيب عن الزهري مختصرة.

ورواية يزيد بن رومان مختصرة على قوله: عن عائشة قالت: كان زوج بريرة عبداً.

* وأخرجه الشافعي في «السنن» (٥٩٨)، والحميدي (٢٤١)، والبخاري (٤٥٦) و(٢٧٣٥)، والبيهقي (٣٣٧/١٠) من طريق سفيان بن عيينة، وأحمد (٢٥٠٣١)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٧٤)، والبيهقي (٣٣٧/١٠) من طريق جعفر بن عون، والشافعي (٥٩٩)، ومن طريقة البيهقي (٣٣٧/١٠) عن عبد الوهاب الثقفي. ثلاثهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

واختلف عليه فيه:

فرواه من تقدم عنه، عن عمرة، عن عائشة.

ورواه مالك، عنه، عن عمرة أن بريرة جاءت عائشة رضي الله عنها. .. وقال مالك: قال يحيى بن سعيد: فرعت عمرة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «اشترىها وأعتقها، فإنما الولاء...».

أخرجه مالك في «الموطأ» (٧٨١/٢) ومن طريقه: الشافعي في «السنن» (٥٩٧)، والبخاري (٢٥٦٤)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٧٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٢/٤-٤٣)، وابن حبان (٤٣٢٦)، والبيهقي (٣٣٦/١٠-٣٣٧).

قال الشافعي: لم تقل عن عائشة، وذلك مرسل.

* وأخرجه البخاري (٢٥٦٥)، (٢٧٢٦) من طريق ثكن المكي قال: دخلت على عائشة رضي الله عنها فقالت: دخلت عليّ بريرة وهي مكاتبه...

وفيه: «اشترىها فأعتقها، وليشترطوا ما شاءوا، قالت: فاشترىها فأعتقها، واشترط أهلها ولاعها، فقال النبي ﷺ: الولاء لمن أعتق وإن اشترطوا مائة شرط».

* وأخرجه البخاري (٢٥٣٦)، (٦٧٥٨)، ومسلم (٩/١٥٠٤)، وأحمد (٢٥٣٦٦)، وأبو داود (٢٢٣٣)، والترمذي (١١٥٤)، والنسائي (١٦٤/٦-١٦٥)، وابن ماجه (٢٠٧٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٨٢/٣)، وابن حبان (٤٢٧٢)، والبيهقي (١٣٢/٧، ٢٢١، ٢٢٣)، (٣٣٨/١٠) من طريق

إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة.

وفي بعض طرقه عن إبراهيم: «وكان زوجها حراً».

وهو مدرج من قول الأسود، بين ذلك البخاري في «صحيحه» (٤١/١٢) فقال: «قول الأسود منقطع، وقول ابن عباس: رأيته عبداً أصبح».

قال ابن حجر في «الفتح» (٤١١/٩): «قوله: وكان زوج بريرة حراً، مدرج من قول الأسود، أدرج في أول الخبر وهو نادر، فإن الأكثر أن يكون في آخره، ودونه أن يقع في وسطه، وعلى تقدير أن يكون موصولاً فترجح رواية من قال: كان عبداً بالكثرة» اهـ.

وللبخاري (٦٧٦٠) من طريق منصور، عن إبراهيم به مختصراً بلفظ: «الولاء لمن أعطى الورق وولي النعمة».

(٧٢) «فتح الباري» (١٩٤/٥).

المطلب الثالث: أن اشتراط البائع على المشتري إن اعتق الرقيق فالولاء له شرط باطل

دل الحديث على أن اشتراط البائع على المشتري إن اعتق الرقيق فالولاء له شرط باطل، لأن النبي ﷺ أبطله بقوله: «ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله».

وهو شرط مخالف للشرع، لأن العتق عسوبة كعسوبة النسب، ولهذا لو أن هذا الرقيق الذي أعتقه المشتري مات وليس له معصب من جهة النسب فإنه يرثه بالسبب.

وهذا الشرط من الشروط الفاسدة غير المفسدة للعقد.

قال ابن القيم رحمه الله: «الضابط الشرعي الذي دل عليه النص أن كل شرط خالف حكم الله وكتابه فهو باطل، وما لم يخالف حكمه فهو لازم»^(٧٣).

المطلب الرابع: معنى قوله "اشتراطي لهم الولاء"

اختلف العلماء في قوله: «اشتراطي لهم الولاء» حيث دل بظاهره أنه ﷺ أذن في البيع على شرط فاسد، فكيف

يأذن لهم في وقوع البيع بناءً على شرط سيتم إبطاله؟

ف قيل: إن هذه اللفظة غير محفوظة، لأنه تفرد بها مالك، عن هشام، عن عروة، بدليل أنه وقع سقوطها في كثير من الروايات — كما تقدم في التخريج —^(٧٤).

وهذا القول ضعيف، لثبوت هذه اللفظة وثقة رواها ومتابعة الإمام مالكاً على روايتها.

وقيل: إنهم قد علموا فساد الشرط، لأن المحاورة قد طالت في مسألة بريرة، فعلموا أن اشتراطهم الولاء لا

يصلح إلا لمن أعتق، لكنهم أصروا على اشتراطه وأقدموا عليه، فتركهم النبي ﷺ يشترطونه، وكأنه قال: اشتراطي أو لا تشتراطي فذلك لا يفيدهم، لأن وجوده كعدمه، ثم أعلن فساده وعدم نفوذه، وبين ذلك للأمة بياناً عاماً، وهو إلغاء كل شرط خالف حكم الله وشرعه^(٧٥).

المبحث الثالث: اشتراط الرهن في المبيع

وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

١٤ — عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه، وعليه

غرمة»^(٧٦).

(٧٣) «إعلام الموقعين» (١٠٧/٣).

(٧٤) «معالم السنن للخطابي» (٣٩١/٥)، «فتح الباري» (١٩٠/٥ - ١٩١).

(٧٥) «الفتح» (١٩١/٥).

(٧٦) أخرجه الدارقطني (٣٢٢/٣)، والحاكم (٥١/٢)، والبيهقي (٣٩/٦) من طريق عبد الله بن عمران العابدي، وابن حبان (٥٩٣٤) من طريق إسحاق بن

المطلب الثاني: أن المرهن لا يستحق الرهن إذا عجز الراهن عن أداء الدين

دل الحديث على أن المرهن لا يستحق الرهن إذا عجز الراهن عن أداء الدين، لأن الرهن ملك للراهن لا يزول ملكه عنه، وإنما هو وثيقة بيد المرهن يتوثق ممن عليه الدين، فإذا حلّ الدين وجب على الراهن أدائه وأخذ رهنه، فإن لم يتيسر ذلك أو امتنع باع الحاكم الرهن لتعيينه طريقاً لأداء الواجب، وقضى دينه من ثمنه، لأنه حق تعين عليه، فقام الحاكم مقامه فيه، ويرد الباقي على صاحب الرهن^(٧٧).

=الطباع، كلاهما عن سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، والدارقطني (٣٣/٣)، والحاكم (٥١/٢-٥٢)، والبيهقي (٣٩/٦) من طريق ابن أبي ذئب، والشافعي في «مسنده» ص (١٤٨) عن يحيى بن أبي أنيسة، وابن ماجه (٢٤٤١) من طريق إسحاق بن راشد، والحاكم (٥١/٢) من طريق مالك بن أنس، والدارقطني (٣٣/٣)، والحاكم (٥١/٢-٥٢) من طريق كدير أبي يحيى، عن معمر، ستهيم عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، فذكره.

وقد اختلف فيه على الزهري:

فراه من تقدم مرفوعاً.

ورواه مالك في «الموطأ» (٧٢٨/٢)، ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٠٠/٤)، وأبو داود في «المراسيل» ص (١٣٤)، وعبد الرزاق (١٥٠٣٣)، ومن طريقه الدارقطني (٣٣/٣)، والبيهقي (٤٠/٦) من طريق معمر بن راشد. كلاهما - مالك ومعمر - عن الزهري، عن ابن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً بلفظ: «لا يغلن الرهن». ورجحه الدارقطني في «العلل» (١٦٨/٩) فقال - لما ذكر المرسل -: «وهو الصواب عن مالك، وكذلك روي عن ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد وهو الصواب».

ورجحه أيضاً أبو داود واليزار وابن القطان. انظر: «التلخيص» (٤٢/٣).

قلت: وهو الصواب. على أن لفظ المرسل منه «لا يغلن الرهن» فقط، وما بعده من قول سعيد بن المسيب فقد قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٠٠/٤) - بعد إخراج الحديث -: «قال يونس بن يزيد، قال ابن شهاب: وكان ابن المسيب يقول: «الرهن لصاحبه غنمه، وعليه غرمه».

وأما الموصول فطره كلها معلولة:

فرواية زياد بن سعد المحفوظ فيها الإرسال. قال البيهقي (٤٠/٦): «وقد رواه غيره - أي غير عبد الله بن عمران - عن سفيان عن زياد مرسلاً وهو المحفوظ». وأما رواية ابن أبي ذئب فقد اختلف عليه فيه، والمحفوظ في روايته الإرسال أيضاً، فقد رواه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عند الشافعي في «مسنده» ص (١٤٨)، وكذا رواه وهيب وعبد الله بن نمير وأحمد بن يونس كما في «العلل» للدارقطني (١٦٧/٩) عنه مرسلاً، وهو الصواب.

وأما رواية مالك فالصواب فيها الإرسال كما تقدم.

وأما رواية يحيى بن أبي أنيسة، ففي إسنادها راو مجهول، قال الشافعي «أخبرنا الثقة»، وهو في الغالب يطلق هذا الوصف على إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف بالاتفاق.

وأما رواية إسحاق بن راشد فإسنادها ضعيف جداً، فيه محمد بن حميد الرازي، قال البخاري: «فيه نظر»، وكذب أبو حاتم، وقال يعقوب بن شيبة: «كثير الماكير». «الميزان» (٥٣٠/٣).

وأما رواية معمر فقد اختلف عليه فيه، والمحفوظ فيها الإرسال، قاله الدارقطني.

بقي أن يقال: الدارقطني قال في «سننه» (٣٢/٣) عن الطريق الموصول: «وهنا إسناد حسن متصل».

فيقال: قوله هنا معارض بقوله في «العلل»، وقوله في «العلل» هو للمقدم لأن فيه بيان علل الأحاديث والطرق والأسانيد.

(٧٧) «نهاية المحتاج» (٢٧٤/٤)، «كشاف القناع» (٣٤٢/٣).

المطلب الثالث: إذا قال الراهن للمرتهن: إن جئتك بحقك في وقت كذا وكذا فالرهن لك
اختلف العلماء رحمهم الله فيما إذا قال الراهن للمرتهن: إن جئتك بحقك في وقت كذا وإلا فالرهن لك. على
قولين:

القول الأول: أن الشرط باطل والعقد صحيح.

وهذا مذهب الجمهور، وروي عن بعض السلف^(٧٨).

واستدلوا بهذا الحديث، وقد دل على أن الرهن صحيح قوله: «له غنمه وعليه غرمه». والشرط باطل قوله: «لا
يغلق الرهن من صاحبه».

وبذلك فسره الإمام أحمد^(٧٩).

القول الثاني: أن الشرط صحيح معتبر وأنه بمجرد حلول الأجل تصبح العين المرهونة ملكاً للمرتهن.

وهو رواية عن الإمام أحمد، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

واستدلوا:

• بأن الأصل في المعاملات الحل.

• وبأن هذا الشرط لا ينافي بمقتضى الرهن.

وقد عمل بذلك الإمام أحمد رحمته الله، فقد وضع رهناً عند صاحب دكان وقال له: إن جئتك بحقك وإلا فهي
لك.

وأجابوا عن الحديث:

بأنه معلول بالإرسال.

أو يحمل على ما إذا لم يشترط، أما إذا اشترط فإنه لا بأس به^(٨٠).

وهذا القول هو الصحيح، ولا ضرر فيه على الراهن.

المبحث الرابع: اشتراط الثنيا في المبيع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

١٥ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الثنيا إلا أن تعلم»^(٨١).

(٧٨) «المغني» (٥٠٧/٦)، «نيل الأوطار» (٣٣١ - ٣٣٠/٦).

(٧٩) «المغني» (٥٠٧/٦).

(٨٠) «الإيضاح مع الشرح الكبير» (٢٤٩/١١ - ٢٥٠)، و«بدائع الفوائد» (٩٥/٤).

(٨١) أخرجه مسلم ص (١١٧٥) (٨٥)، وأحمد (١٤٩٢١)، والبيهقي (٣٠٤/٥) من طريق حماد بن زيد، ومسلم ص (١١٧٥) (٨٥)، وأحمد (١٤٣٥٨).

المطلب الثاني: أنه لا يجوز استثناء شيء من المبيع إلى إذا عُن

الحديث دليل على أنه لا يجوز استثناء شيء من المبيع إلا إذا عُن، ولهذا صور كثيرة ذكرها أهل العلم. فلا يجوز: أبيعك عبدي إلا عبداً وهو غير معين، ولا أبيعك هذا القطيع من الغنم إلا عشرأ، وهي غير معينة. فإذا عينها بوصف أو إشارة ونحو ذلك جاز، لأن عدم التعيين نوع من الغرر لجهالة المستثنى، واستثناء المجهول يجعل المبيع مجهولاً، وهذا يفضي إلى التزاع والاختلاف^(٨٢).

المبحث الخامس: إذا اشترطت المرأة طلاقاً ضرماً

وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

١٦ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة طلاقاً أختها لتكفأ ما في إنائها». وفي لفظ: «لا تسأل المرأة طلاقاً أختها لتكفأ ما في صحتها، ولتنكح، فإن لها ما قدر لها»^(٨٣).

المطلب الثاني: فهي المرأة أن تسعى عند زوجها في طلاق أختها

دل الحديث على أنها تسعى عند زوجها في طلاق أختها. وفسره النووي بأن تسأل المرأة الأجنبية رجلاً أن يطلق زوجته ويتزوجها مكانها، بحيث يكون لها من نفقته ومعروفه ومعاشرته ونحوها ما كان للمطلقة، فعبّر عن ذلك بإكفاء ما في الصلحة مجازاً^(٨٤).

— وأبو داود (٣٤٠٤)، والنسائي (٢٩٦/٧) من طريق إسماعيل بن علية، وأحمد (١٤٨٤١) من طريق حماد بن سلمة، ثلاثتهم عن أيوب السخيتي، عن أبي الزبير،

لكن قال حماد بن زيد: عن أيوب، عن أبي الزبير وسعيد بن ميناء، عن جابر.

وقال إسماعيل بن علية وحماد بن سلمة: عن أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر فذكره.

ولم يذكر مسلم قوله: «إلا أن تعلم».

* وأخرجه أبو داود (٣٤٠٥)، والنسائي (٢٩٦/٧)، من طريق سفيان بن حسين، عن يونس بن عبيد، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه فذكره، وفيه: «وعن الثنيا إلا أن

تعلم»، وفي هذا الطريق علة وهي عدم سماع يونس بن عبيد من عطاء.

قال الترمذي في «العلل الكبير» (٥١٩/١): «سألت محمداً — يعني: البخاري — عن هذا الحديث، فلم يعرفه من حديث سفيان بن حسين، عن يونس بن عبيد، عن

عطاء، وقال: لا يعرف ليونس بن عبيد سماعاً من عطاء بن أبي رباح».

(٨٢) «المبدع» (٣٠/٤)، «المقتنع مع الشرح الكبير» (١١٣/١١).

(٨٣) أخرجه البخاري (٢١٤٠)، ومسلم (٥١/١٤١٣)، من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه فذكره، واللفظ للبخاري.

والشاهد منه: «ولا تسأل المرأة طلاقاً أختها لتكفأ ما في إنائها».

وأما اللفظ الآخر: فأخرجه البخاري.

(٨٤) «شرح صحيح مسلم» (١٩٢/٩-١٩٣).

وحمل ابن عبد البر الأخت هنا على الضرة فقال: «في هذا الخبر من الفقه أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق ضرمتها لتنفرد به، فإنما لها ما سبق به القدر عليها، لا ينقصها طلاق ضرمتها شيئاً مما جرى به القدر لها ولا يزيد لها»^(٨٥).

قال ابن حجر: «وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ «لا تسأل المرأة طلاق أختها»، وأما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها أنها في الأجنبية، ويؤيده قوله فيها «ولتنكح» أي ولتنزوج الزوج المذكور من غير أن يشترط أن يطلق التي قبلها»^(٨٦).

المطلب الثالث: ما الحكم فيما إذا اشترطت المرأة طلاق ضرمتها

اختلف العلماء رحمهم الله فيما إذا شرطت المرأة طلاق ضرمتها على قولين:

القول الأول: أنه شرط باطل، وهو قول جمهور العلماء، لنهي النبي ﷺ عن ذلك في هذا الحديث، والنهي يقتضي الفساد.

وقد بوب البخاري في «صحيحه» على هذا الحديث بقوله: باب الشروط التي لا تحل في النكاح^(٨٧).

ولما فيه من الظلم والعدوان، لأن حق الزوجة سابق.

القول الثاني: أنه شرط صحيح، وهو رواية عن الإمام أحمد، وبه قال أبو الخطاب.

لأنه شرط لا ينافي العقد، ولأن لها فيه فائدة، إذ أن خلوا المرأة من ضرة من أكبر أغراضها^(٨٨)، والصحيح قول الجمهور.

المبحث السادس: إذا زوج الرجل وليته بشرط أن يزوجه الآخر وليته

وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

١٧ - عن ابن عمر م قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الشغار، والشغار: أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه

الآخر ابنته، وليس بينهما صداق»^(٨٩).

(٨٥) «التمهيد» (٣٩١/١٤).

(٨٦) «فتح الباري» (٢٢٠/٩).

(٨٧) «فتح الباري» (٢١٩/٩).

(٨٨) «حاشية ابن عابدين» (٢٤/٣)، «جواهر الإكليل» (٥١٢/٣)، و«روضة الطالبين» (٢٦٤/٧)، «المغني» (٤٨٦/٩)، «الإنصاف مع الشرح الكبير» (٣٩٥/٢٠).

(٨٩) أخرجه البخاري (٥١١٢)، (٦٩٦٠)، ومسلم (٥٧/١٤١٥)، من طرق عن نافع، عن ابن عمر م فذكره.

وهذا التفسير اختلف فيه:

قال الشافعي رحمه الله: «لا أدري التفسير عن النبي ﷺ، أو عن ابن عمر، أو نافع، أو عن مالك». «المعرفة» (٣٣٨/٥).

١٨ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «فهي رسول الله ﷺ عن الشغار، زاد ابن غير - والشغار: أن يقول الرجل للرجل: زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي، أو زوجني أختك وأزوجك أختي-» ^(٩٠).

المطلب الثاني: معنى الشغار

الشغار بالكسر الخلو من العوض، ومنه قولهم: شجر المكان إذا خلا، وقيل: هو البعد كأنه بعد عن طريق الحق، وقيل: مأخوذ من شجر الكلب رجله إذا رفعه ليبول، سمي شغراً لقبحه تشبيهاً له بقبح الكلب حين يرفع رجله ليبول ^(٩١).

المطلب الثالث: المراد بالشغار الوارد في الحديث

اختلف العلماء رحمهم الله في المراد بالشغار على أقوال: القول الأول: أن يزوج الرجل الرجل ابنته أو أخته ونحوهما على أن يزوجه الآخر ابنته أو أخته ونحوهما ولا مهر بينهما.

فلا بد فيه من أمرين: وجود الشرط، وعدم المهر. وهذا مذهب الحنابلة والحنفية ^(٩٢).

القول الثاني: أنه متى وجد الشرط فهو شغار ولو ذكر المهر.

وهذا مذهب المالكية والظاهرية، واختيار الخراقي من أصحاب الإمام أحمد ^(٩٣). واستدلوا:

١ - بحديث ابن عمر م أن النبي ﷺ قال: «لا شغار في الإسلام» رواه مسلم ^(٩٤).

٢ - حديث أبي هريرة عند مسلم، فهو مطلق وفيه زيادة يجب الأخذ بها.

قال ابن حجر: «قال الخطيب: تفسير الشغار ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع، وقد بين ذلك ابن مهدي والقيني ومحرز بن عون.... ووقع عند المصنف من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع في هذا الحديث تفسير الشغار من قول نافع، ولفظه: قال عبيد الله بن عمر قلت لنافع: ما الشغار؟ فذكره، فلعل مالكا أيضاً نقله عن نافع» اهـ. «الفتح» (١٦٢/٩).

قلت: وهو الصواب.

(٩٠) أخرجه مسلم (١٤١٦)، والنسائي (١١٢/٦) من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

(٩١) «لسان العرب» (١٤٤/٧)، «المصباح المتير» ص (١٢٠).

(٩٢) «كشف القناع» (٩٣/٥)، «بدائع الصنائع» (٢٧٨/٢).

(٩٣) «شرح الخرخشي وحاشيته» (٢٦٧/٣)، «الحلى» (٥١٦/٩)، «كشف القناع» (٩٣/٥).

(٩٤) برقم (١٤١٥/٦٠).

٣- وبأن العباس بن عبد الله بن العباس أنكح عبدالرحمن بن الحكم ابنته، وأنكحه عبدالرحمن ابنته وكانا جعلاً صداقاً، فكتب معاوية إلى مروان يأمره بالتفريق بينهما، وقال معاوية: هذا الشغار الذي هُي عنه رسول الله ﷺ. رواه أبو داود^(٩٥).

قال ابن حزم: «فهذا معاوية بحضرة الصحابة لا يعرف له منهم مخالف يفسخ هذا النكاح، وإن ذكر فيه الصداق، ويقول: إنه الذي هُي عنه رسول الله ﷺ، فارتفع الإشكال جملة»^(٩٦). وهذا القول هو الصحيح؛ سداً للباب.

المطلب الرابع: النهي في الحديث للتحريم عن أكثر العلماء

حمل أكثر العلماء هذا النهي على التحريم، وحكاه بعضهم إجماعاً.

قال ابن عبد البر: «أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز واختلفوا في صحته». ومثله قال النووي، والقرطبي، وابن دقيق العيد^(٩٧).

واختلفوا إذا وقع هل يبطل النكاح على قولين:

القول الأول: أن النكاح باطل، وهو قول جمهور العلماء، لما تقدم من أدلة النهي عن نكاح الشغار.

القول الثاني: أن النكاح صحيح، ويجب لكل واحدة منهما مهر المثل، وهو قول أبي حنيفة، وطائفة من السلف

كعطاء، والزهري، والثوري، لأن النكاح مؤبد أدخل فيه شرط فاسد حيث شرط فيه أن يضع كل واحدة منهما مهر للآخرى، والبضع لا يصلح مهراً فبطل الشرط، لأنه شرط فاسد اقترن به، والنكاح لا تبطله الشروط الفاسدة. والصحيح قول الجمهور.

المبحث السابع: إذا تزوجها بشرط أنه متى حللها للأول طلقها

وفيه مطالب:

المطلب الأول: النصوص الحديثية الواردة فيه

١٩ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لعن رسول الله ﷺ المحل والمحل له». رواه أحمد^(٩٨).

(٩٥) برقم (٢٠٧٤).

(٩٦) «المحلى» (٥١٦/٩).

(٩٧) «التمهيد» (٨٣/١١)، «شرح صحيح مسلم» (٢٠١/٩)، «المفهم» (١١٠/٤)، «إحكام الأحكام» (٣٤/٤).

(٩٨) أخرجه أحمد (٨٢٨٧).

وأخرجه البزار (١٤٤٢)، والبيهقي (٢٠٨/٧) من طريق معلى بن منصور، عن عبد الله ابن جعفر المخرمي، عن عثمان بن محمد، عن المقبري، عن أبي هريرة، فذكره. قال البزار: «لا نعلمه عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد».

وقال الترمذي في «العلل الكبير» (٤٣٧/١): «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن...».

٢٠ - وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له» رواه أحمد والترمذي والنسائي^(٩٩).

٢١ - وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هو المحلل، لعن الله المحلل والمحلل له». رواه ابن ماجه^(١٠٠).

٢٢ - وعن ابن عباس م قال: «لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له». رواه ابن ماجه^(١٠١).

المطلب الثاني: صور نكاح التحلل

نكاح التحليل له صور عند أهل العلم:

الصورة الأولى: أن يشترط عليه في صلب العقد أن يطلقها بعد الدخول بها. فجمهور أهل العلم، وعامة السلف، وأبي يوسف من الحنفية على أنه محرم والشرط فاسد والنكاح باطل. وأدلتهم أحاديث الباب.

(٩٩) أخرجه أحمد (٤٢٨٣)، (٤٢٨٤)، والترمذي (١١٢٠)، والنسائي (١٤٩/٦)، والدارمي (٢٢٥٨)، وابن أبي شيبة (١٧٠٨٣)، وأبو يعلى (٥٣٢٩)، والبيهقي (٢٠٨/٧) من طريق أبي قيس عبدالرحمن بن ثروان، عن هزيل بن شرحبيل، وأحمد (٤٣٠٨)، وأبو يعلى (٥٠٣٢)، والبخاري (٢٢٩٣) من طريق عبدالكريم الجزري، عن أبي وائل.

وعبد الرزاق (١٠٧٩٣) من طريق عبد الله بن مرة، عن الحارث الأعور.

ثلاثتهم - هزيل، وأبو وائل، والحارث - عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه -.

والحديث بطريقه الأول: إسناده صحيح، قال الترمذي: «حسن صحيح».

وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري، كما في «التلخيص» (١٧٠/٣).

وطريقه الثاني: في إسناده أبو واصل وهو مجهول، كما في «تعجيل المنفعة» ص (٥٢٧).

وطريقه الثالث: فيه الحارث الأعور وهو ضعيف، وقد رماه الشعبي بالكذب في رأيه. «التقريب» ص (٢١١).

(١٠٠) «سنن ابن ماجه» (١٩٣٦)، والطبراني (٨٢٥/١٧)، والدارقطني (٢٥١/٣)، والحاكم (١٩٨/٢)، والبيهقي (٢٠٨/٧) من طريق الليث بن سعد، عن

مشرح بن هاعان، عن عقبة بن عامر، فذكره.

وإسناده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: مشرح بن هاعان، قال ابن حبان في «المجروحين» (٢٨/٣): «يروي عن عقبة بن عامر أحاديث منكرة لا يتابع عليها».

الثانية: الانقطاع؛ فإن الليث بن سعد لم يسمع من مشرح.

قال أبو زرعة: «ذكرت هذا الحديث ليحيى بن عبد الله بن بكير، وأخبرته برواية عبدالله بن صالح وعثمان بن صالح، فأنكر ذلك إنكاراً شديداً وقال: لم يسمع الليث

من مشرح شيئاً، ولا روى عنه شيئاً» اهـ. «العلل» لابن أبي حاتم (٩٤/٢) رقم (١٢٣٢).

(١٠١) أخرجه ابن ماجه (١٩٣٤) من طريق زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس مفذكرة.

وإسناده ضعيف.

قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١٠٨/٢): «هذا إسناده ضعيف لضعف زمعة بن صالح الجندي».

وفي الباب عن علي وجابر، وهما معلولان كما قال الترمذي في «سننه» (٤١٣/٢).

الصورة الثانية: أن ينوي الزوج بقلبه أن يتزوجها لكي يحلها لزوجها بدون شرط. فالمذهب عند الحنابلة، ومذهب المالكية أن العقد باطل ولا تحل للأول لما تقدم من الأدلة. ولحديث عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إنما الأعمال بالنيات» متفق عليه^(١٠٢). وجه الدلالة منه: أنه قصد التحليل ونواه فلم يصح.

وذهب أبو حنيفة، والشافعي إلى أن العقد صحيح، لكنه يكرهه عند الشافعية، لأن كل شيء إذا صرح به بطل فإنه يكرهه إذا نواه.

الصورة الثالثة: أن يتواطأ الزوج والزوجة أو وليها على ذلك قبل العقد، ولا يذكر لفظاً في صلب العقد، لكنه منوي ومعلوم.

فالحكم في هذه الصورة حكم الصورة السابقة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن اتفقا عليه قبل العقد، ولم يرجع عن نيته بطل النكاح.. وقال الصحابة والتابعون وأئمة الفتوى لا فرق عندهم بين الشرط المتقدم والعرف».

الصورة الرابعة: أن تكون نية التحليل من الزوجة أو الولي فالجمهور على أن العقد صحيح، لأن الزوجة وكذا وليها لا يملكان رفع العقد فوجود نيتهما كعدمها. وقالوا: من لا فرقة بيده لا أثر لنيته.

وقال الحسن البصري وإبراهيم النخعي: إذا نوى أحد الثلاثة فسد النكاح. وعلا ذلك بأن الولي أو الزوجة قد يتسببا في التصديق على الزوج حتى يطلق. والصحيح قول الجمهور، لأن الأثر لمن بيده الطلاق^(١٠٣).

المطلب الثالث: ما الذي يترتب على نكاح المحلل

يترتب على نكاح التحليل: الإثم، وبطلان النكاح، وعدم حل المرأة لزوجها الأول.

في «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها قالت: «جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى النبي ﷺ فقالت: كنت عند رفاعة فطلّقتني فأبّت طلاقي، فتزوجت عبدالرحمن بن الزبير، وإنما معه مثل هدبة الثوب، فقال: أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة

(١٠٢) أخرجه البخاري (١)، وفي مواضع أخر، ومسلم (١٩٠٧).

(١٠٣) «بدائع الصنائع» (٢٨٠/٢)، «حاشية الدسوقي» (٢٥٨/٢)، «الأم» (٧٩/٥)، «نخبة المحتاج» (٣١٢/٧)، «بيان الدليل على إبطال التحليل» لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (٤٩٣)، «الإنصاف مع الشرح الكبير» (٤١١/٢٠)، «كشف القناع» (١٠٢/٥)، «الروض المربع» (٣٨٧/٨)، «الموسوعة الفقهية» (٣٤٤/٤١).

؟ لا، حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك، وأبو بكر جالسٌ عنده، وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له، فقال: يا أبا بكر ألا تسمع إلى هذه ما تجهر به عند النبي ﷺ^(١٠٤).
فدل الحديث على أنه لا بد في النكاح الذي يحصل به التحليل أن يكون صحيحاً، وأن يكون نكاح رغبة، وأن يحصل فيه جماع^(١٠٥).

الخاتمة

الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على رسول الله وعلى آله وصحبه.
وبعد:

فقد ظهر لي من خلال هذا البحث وما اشتملت عليه الأحاديث النتائج الآتية:

- ١- أن ما يطلبه الشرع من غير شرط فإنه لا يؤثر ذكره وعدمه.
- ٢- ثبوت خيار المجلس للمتبايعين.
- ٣- ثبوت خيار الشرط.
- ٤- ثبوت خيار الغبن.
- ٥- جواز اشتراط البائع أو المشتري نفعاً معلوماً في البيع.
- ٦- جواز اشتراط تأجيل الثمن إلى مدة معلومة.
- ٧- إثبات السلم.
- ٨- جواز اشتراط المشتري ثمرة النخل عند شرائها بعد التأبير.
- ٩- جواز تعليق الإمارة على شرط مستقبل.
- ١٠- جواز تعليق الهبة على شرط مستقبل.
- ١١- وجوب الوفاء بالشروط المشترطة في النكاح.
- ١٢- المراد بالشرطين المنهي عنهما مسألة العينة على القول الراجح.
- ١٣- جواز بيع العبد المكاتب بشرط العتق.
- ١٤- أن الشرط في عقد الرهن كالشرط في البيع.
- ١٥- أنه لا يجوز استثناء شيء من المبيع إلا إذا عيّن.
- ١٦- أنه لا يجوز للمرأة أن تسأل طلاق زوجها.

(١٠٤) أخرجه البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٤٣٣).

(١٠٥) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٣/١٠).

١٧- تحريم نكاح الشغار وأنه باطل.

١٨- تحريم نكاح التحليل.

المصادر والمراجع

- [١] الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، للبعلي، تحقيق: أحمد الخليل، دار العاصمة - الرياض، ط. الأولى ١٤١٨هـ.
- [٢] الأم، للإمام الشافعي، ط / دار المعرفة بيروت.
- [٣] الإفصاح، لابن هبيرة ت/د. فؤاد عبد المنعم أحمد، ط / دار الوطن - الرياض ١٤١٧هـ.
- [٤] الإنصاف للمرداوي، صححه وحققه: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط الأولى ١٣٧٦هـ.
- [٥] الإنصاف مع الشرح الكبير، ت/د. عبد الله التركي وآخر، ط/دار هجر (١٤١٧هـ).
- [٦] التعريفات للجرجاني، ت/إبراهيم الأبياري، ط/دار الكتاب العربي - بيروت، ط / الثانية (١٤١٣هـ).
- [٧] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، تصحيح وتعليق: عبد الله هاشم يماني، دار المعارف - بيروت.
- [٨] التمهيد مع الاستذكار (موسوعة شروح الموطأ) ت / عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط/مركز هجر - القاهرة (١٤٢٦هـ).
- [٩] الثقات لابن حبان، ط / مكتبة الكتب الثقافية - بيروت.
- [١٠] السنن الكبرى للبيهقي ط / مكتبة المعارف - بيروت .
- [١١] السنن الكبرى للنسائي، ت / حسن عبد المنعم شلبي، ط / مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٢١هـ) .
- [١٢] السنن للإمام الشافعي، تحقيق: خليل ملا خاطر، دار القبلة - جدة، ط. الأولى ١٤٠٩هـ.
- [١٣] الشرح المتع على زاد المستقنع، لابن عثيمين، دار ابن الجوزي الدمام، ط. الأولى ١٤٢٥هـ.
- [١٤] العدة حاشية شرح العمدة، للصنعاني، تحقيق: علي الهندي، المكتبة السلفية - القاهرة، ط الثانية ١٤٠٩هـ.
- [١٥] العلل الصغير، للترمذي مطبوع في آخر السنن .
- [١٦] العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة - الرياض، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.
- [١٧] العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، ت / محفوظ الرحمن السلفي، ط / دار طيبة - الرياض (١٤٠٥).

[١٨] القاموس المحيط للفيروز آبادي ، ت / مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة ، ط / مؤسسة الرسالة - بيروت ، الثانية (١٤٠٧هـ).

[١٩] المبدع في شرح المنع ، لابن مفلح ، ط / المكتب الإسلامي - بيروت (١٤٠٢هـ)

[٢٠] المبسوط ، شمس الدين السرخسي ، ط / دار المعرفة - بيروت (١٤٠٦هـ).

[٢١] المحلى ، لابن حزم ط / دار الفكر - بيروت ، مقابلة على النسخة التي حققها أحمد شاكر.

[٢٢] المدونة الكبرى ، للإمام مالك ط / دار صادر .

[٢٣] المصباح المنير ، للفيومي ، مكتبة لبنان - بيروت.

[٢٤] المصنف لابن أبي شيبة ، ت / محمد عبد السلام شاهين ، ط / دار الكتب العلمية - بيروت (١٤١٦هـ).

[٢٥] المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : مجموعة من الطلاب بتنسيق : سعد بن ناصر الشري ، دار العاصمة - الرياض ، ط الأولى ١٤١٩هـ.

[٢٦] المعجم الصغير للطبراني ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٠٣هـ.

[٢٧] المغني ، لابن قدامة المقدسي ، ت / د. عبد الله التركي وآخر ، ط / دار هجر - القاهرة (١٤٠٧هـ).

[٢٨] المفهم ، ت / محي الدين مستو ، وآخرين ، ط / دار ابن كثير - بيروت (١٤١٧).

[٢٩] المنتخب عبد بن حميد ، ت / مصطفى العدوي ، ط / مكتبة ابن حجر - مكة المكرمة (١٤٠٨هـ).

[٣٠] الموسوعة الفقهية ، إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ، ط / الأولى (١٤١٢هـ).

[٣١] المهذب للشيرازي ، ط / دار العاصمة.

[٣٢] الموطأ ت / محمد حامد الفقي ، ط / دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .

[٣٣] أحكام القرآن ، لأبي بكر الجصاص ، ط / دار الفكر - بيروت.

[٣٤] أعلام الحديث للخطابي ، تحقيق : الأمير محمد بن سعد آل سعود ، جامعة أم القرى - مكة ، ط الأولى ١٤٠٩هـ.

[٣٥] إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ، للبوصيري ، تحقيق : ياسر بن إبراهيم ، دار الوطن - الرياض ، ط الأولى ١٤٢٠هـ.

[٣٦] إحكام الأحكام ، لابن دقيق العيد ، مع العدة ، للصنعاني ، ط / دار الكتاب العربي - بيروت.

[٣٧] إحكام الأحكام ، لابن دقيق العيد ، دار الكتاب العربي - بيروت.

[٣٨] إعلام الموقعين لابن القيم ، ت / مشهور حسن آل سلمان ، ط / دار ابن الجوزي - الدمام (١٤٢٣هـ).

- [٣٩] بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن عبد الهادي، تحقيق: وصي الله عباس، دار الراية - الرياض، ط. الأولى ١٤٠٩هـ.
- [٤٠] بدائع الصنائع، للكاساني، ط / دار الكتب العلمية - بيروت.
- [٤١] بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، ط / دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٨هـ).
- [٤٢] بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار البخاري - بريدة، ط الأولى ١٤١٢هـ.
- [٤٣] بيان الدليل على إبطال التحليل لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: أحمد الخليل، دار ابن الجوزي - الدمام، ط. الأولى ١٤٢٥هـ.
- [٤٤] تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن، تحقيق: عبد الله اللحاني، دار حراء - مكة المكرمة، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.
- [٤٥] تفسير القرطبي ت / د. عبد المحسن التركي، ط / مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٢٧هـ).
- [٤٦] تهذيب التهذيب لابن حجر، ط / دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، وهو مصور عن الطبعة الأولى لدائرة المعارف بالهند.
- [٤٧] تهذيب الكمال، ت / د. بشَّار عواد، ط / مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤١٣هـ).
- [٤٨] تهذيب مختصر السنن لابن القيم، مع مختصر السنن لأبي داود، ومعالم السنن للخطابي، ت / أحمد شاكر، ومحمد الفقي، ط / دار المعرفة - بيروت.
- [٤٩] جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، تحقيق: صالح الأزهرى، مكتبة عيسى البابي ط. ١٣٣٢هـ.
- [٥٠] حاشية ابن عابدين، ط / دار إحياء التراث العربي - بيروت (١٤٠٧هـ).
- [٥١] حاشية الخرشي على مختصر خليل، ط / دار الكتب العلمية - بيروت (١٤١٧هـ).
- [٥٢] حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ط / دار الفكر - بيروت.
- [٥٣] حاشية العنقري على الروض المربع، مطبعة السنة المحمدية - مصر.
- [٥٤] روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط. الثالثة ١٤١٢هـ.
- [٥٥] سبل السلام ت / محمد محرز حسن سلامة، ط / مطبوعات جامعة الإمام، (١٤٠٥هـ).
- [٥٦] سنن ابن ماجه، ت / محمد فؤاد عبد الباقي، ط / دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- [٥٧] سنن الترمذي (الجامع الكبير)، ت / د. بشَّار عواد، ط / دار الجيل - بيروت (١٩٩٨م).

[٥٨] سنن الدارقطني، عني به السيد عبد الله هاشم المدني، ط/ مكتبة المتنبى - القاهرة، وعالم الكتب - بيروت.

[٥٩] سنن الدارمي ت/ فواز زمزلي وخالد السبع، ط/ دار الريان - القاهرة (١٤٠٧).

[٦٠] سنن النسائي الصغرى، ت/ عبد الفتاح أبو غدة، ط/ دار المطبوعات الإسلامية - بيروت (١٤٠٩).

[٦١] سنن أبي داود، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ المكتبة الإسلامية - استنبول.

[٦٢] شرح السنة للبخاري، ت/ زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط، ط/ المكتب الإسلامي - بيروت (١٤٠٠هـ).

[٦٣] شرح فتح القدير، لابن الهمام الحنفى، ت/ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/

الأولى ١٤١٥هـ

[٦٤] شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الملاح - بيروت، ط. الأولى

١٣٩٨هـ.

[٦٥] شرح معاني الآثار، للطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الثانية

١٤٠٧هـ.

[٦٦] صحيح ابن حبان مع الإحسان، ت/ شعيب الأرناؤوط، ط/ الرسالة - بيروت (١٤٠٨هـ).

[٦٧] صحيح البخاري - مع شرحه فتح الباري - ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ المكتبة السلفية - مصر

[٦٨] صحيح مسلم ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ المكتبة الإسلامية - استنبول.

[٦٩] طرح الشريب في شرح التقريب، للعراقي، ط/ دار الفكر العربي - بيروت.

[٧٠] علل الترمذي الكبير ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى - الأردن،

ط. الأولى ١٤٠٦هـ.

[٧١] علل الحديث لابن أبي حاتم، دار المعرفة - بيروت، ط. ١٤٠٥هـ.

[٧٢] عمل اليوم والليلة، للنسائي، مؤسسة الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.

[٧٣] عون المعبود بشرح سنن أبي داود، لشمس الحق العظيم آبادي، ط/ المكتبة السلفية.

[٧٤] المبسوط للسرخسي، ط/ دار الفكر، بيروت.

[٧٥] مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. جمع وترتيب: عبد الرحمن ابن قاسم، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

[٧٦] مذكرة الفقه لابن عثيمين ت/ أبو عبد الله محمود بن الجميل، ط/ دار البصيرة مصر (١٤٢٥هـ).

[٧٧] مسند الزوار - المسمى "البحر الزخار" - لأبي بكر البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، مؤسسة علوم

القرآن - بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

- [٧٨] مسند الحميدي ط / عالم الكتب بيروت.
- [٧٩] مسند الشافعي ، ط / دار الكتب العلمية بيروت.
- [٨٠] مسند أبي يعلى ، ط / دار القبلة - جدة (١٤٠٨هـ).
- [٨١] مسند أحمد ، الموسوعة الحديثية ت / شعيب الأرنؤوط ، ط / مؤسسة الرسالة - بيروت ، الأولى (١٤١٧هـ)، وطبعة المكتب الإسلامي مع فهرس الشيخ الألباني .
- [٨٢] مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، للبصري ، ت / موسى بن محمد علي ، وعزت على عطية ، ط / دار الكتب الحديثة - مصر.
- [٨٣] معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، ت / شهاب الدين أبو عمرو ، ط / دار الفكر - بيروت ، الأولى (١٤١٥هـ).
- [٨٤] معرفة السنن والآثار ، للبيهقي ، تحقيق : سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط . الأولى ١٤١٢هـ.
- [٨٥] منحة العلام في شرح بلوغ المرام ، لعبدالله الفوزان ، دار ابن الجوزي - الدمام ، ط الأولى ١٤٢٩هـ.
- [٨٦] مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، لأبي عبدالله محمد المغربي المعروف بالخطاب ، دار الفكر - ط الثالثة ١٤١٢هـ.
- [٨٧] نصب الراية ، للزيلعي ، ط / دار الحديث - القاهرة .
- [٨٨] نظرية الشرط في الفقه الإسلامي ، لحسن الشاذلي ، دار الاتحاد العربي - القاهرة.
- [٨٩] نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، للرملي ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ، ١٣٨٦هـ.
- [٩٠] نيل الأوطار للشوكاني ، ط / طه عبد الرؤوف سعد وآخر ، ط / مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .

Conditions in the Contracts A Modern Jurisprudential Study

D. Bandar bin Nafi ibn Barakat Abdali

*Associate Professor, College of Sharia and Islamic Studies.
Department of the year and sciences. Qassim University.*

(Received 28/11/1431H.; accepted for publication 16/7/1430H.)

Abstract. Praise be to God and blessings of Allah and peace and blessings be upon the Messenger of God and his family and companions.
And after:

Appeared to me through this research and that it contains conversations the following results:

That Shara is required by a condition, it does not affect the penis and not.

- Evidence of Council's choice of Mtbaiein.
- Proven choice condition.
- Proven option injustice.
- Passport requirement of the seller or the buyer is known sense to sell.
- Passport requirement to delay payment to the duration information.
- Proof of peace.
- Passport requirement to the buyer the fruit of palm trees when you buy after the tapirs.
- Be suspended on the condition the future of the emirate.
- Passport Giveaway comment on the condition the future.
- The necessity to meet the conditions stipulated in the marriage.
- Two conditions to be forbidden to them under the heading of the correct view.
- Passport offices, provided the sale of slave emancipation.
- That the condition in the mortgage contract Kalsht to sell.
- It may not be something of an exception only if the Sales eye.
- It is not permissible for a woman to ask her co-wife a divorce.
- Prohibition of marriage Alchgar and that is invalid.
- Prohibition on marrying analysis.